

## الكسندر هاملتون دراسة في الفكر الاقتصادي

م.م. فاضل رحم العائدي

مديرية تربية واسط

### المقدمة

خاضت المستعمرات الأمريكية حرباً دموية على أرضها عرفت بحرب الاستقلال الأمريكية والتي تمخض عنها مشاكل جمة على المستويين السياسي والاقتصادي ويعد الأخير الأكثر تعقيداً، نتيجة ما مرت به من ظروف قاسية حملت الدولة الحديثة أعباء مالية كثيرة فضلاً عن الديون التي ورثتها الحرب التي أنقلت كاهل الدولة، وعند إعلان التوقيع على وثيقة الاستقلال في الرابع من تموز عام ١٧٧٦، بات لزاماً على السياسيين تقادي الأزيمة التي لا تقل خطورة عن الحرب.

برز مجموعة من السياسيين المشاركين في الحرب ممن عرفوا بالأباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية ومن ابرز هذه الشخصيات ( جورج واشنطن قائد الجيش القاري وجيمس ماديسون ، وجون آدمز وبنيامين فرانكلين وجون جاي والكسندر هاملتون ) ويعد الأخير من ابرز الشخصيات السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما يتعلق دوره في كتابة دستور البلاد ، وتقديم سلسلة من التقارير الاقتصادية للكونكرس ، تحولت فيما بعد الى قوانين اقتصادية ، جعلت من الجمهورية قوة صناعية اقتصادية تضاهي دول أوروبا .

يتناول البحث فلسفة الكسندر هاملتون في الجانب الاقتصادي ودوره كأول وزير خزانة في الولايات المتحدة ومن ابرز مساعدي الرئيس جورج واشنطن، ويشمل البحث النظام الاقتصادي الذي اتبعه هاملتون ومدى تأثيره على الولايات المتحدة ، وكيف استقبلت الولايات الجنوبية سياسته الاقتصادية التي دعمت الشمال الصناعي ومدى تأثيرها في الكونكرس الأمريكي .

يسلط الباحث الضوء على التقارير الاقتصادية التي قدمها هاملتون للارتقاء باقتصاد الولايات المتحدة، وتأتي أهمية الدراسة كون اغلب التقارير التي قدمها عام ١٧٩٠ أصبحت من مقومات الاقتصاد العالمي وجعلت من الولايات المتحدة اقتصاداً بارزاً على المستوى العالمي ، كما يتطرق البحث إلى الديون الفدرالية والتي ورثتها الحرب وقانون الضرائب والبرنامج المالي لهاملتون والذي واجه معارضة من توماس جفرسون ، والذي تطور الصراع إلى ابعده من ذلك وتتناول البعد الذي خلفه هذا الجدل ، ولتسهيل المهمة على القارئ قسم البحث إلى أربعة مباحث تتضمن المحتوى الأساسي للدراسة وفق المنظور الاقتصادي ، وفي الوقت ذاته لم تنطرق إلى الجوانب السياسية في حياة هاملتون كون الجانب السياسي ذكر في دراسات سابقة .

يشمل المبحث الأول الأوضاع الاقتصادية في المستعمرات بعد حرب الاستقلال الأمريكية ١٧٧٥ - ١٧٨٣ الذي يتناول الكساد الاقتصادي قبل وأثناء الحرب والمخلفات التي حملتها الجمهورية الفتية وسبل الخروج من الأزيمة الاقتصادية.

يتناول المبحث الثاني أهم المشاكل الاقتصادية التي واجهت الجمهورية الحديثة ودور الكسندر هاملتون كأول وزير خزانة والإجراءات التي اتخذها للحد من تلك الأزمه الخانقة و على النظام الاقتصادي الذي اعتمده هاملتون ونحلل أسباب نجاح المشروع والمقومات التي اعتمدها في تطبيق مشروعه الاقتصادي، وتأسيس البنك المركزي الذي يعد خطوة تاريخيه في الاقتصاد الأمريكي .

يلخص المبحث الثالث الفلسفة الاقتصادية في نظر الكسندر هاملتون ، وسبل معالجة الديون المتراكمة والكساد الاقتصادي ، ويسلط الباحث على مقارنة اقتصادية مع كبار اقتصادي التاريخ أمثال ادم سميث وجان باتيست ويدرس المبحث مشروع حماية الصناعات ويعتمد على مصادر اقتصادية باللغة الانكليزية وأخرى معربة ذات صلة مباشرة بالموضوع ويحلل الباحث مدى أهمية المشاريع التي قدمها هاملتون في سياق الاقتصاد المعاصر .

ويشمل المبحث الرابع حقيقة تاريخية مهمة في التاريخ الأمريكي وهي نتاج ما تقدم ، إذ يدرس الباحث الصراع بين هاملتون وتوماس جفرسون والذي يعد الخلاف الأبرز في التاريخ الأمريكي ويقتصر المبحث على الجانب الاقتصادي كونه يقع ضمن الدراسة ، ويشمل تحليل الصراع من حيث أسباب ونتائج سياسية واقتصادية غيرت واقع الحياة السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة وفق معطيات تاريخية .

### **المبحث الأول : الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية حتى ١٧٨٩ .**

شهدت الولايات المتحدة بعد حرب الاستقلال الأمريكية<sup>(١)</sup> صعوبات مالية كبيرة نتيجة تجهيز العمليات العسكرية في الحرب ، كما قام الكونكرس القاري والولايات ببيع سندات<sup>(٢)</sup> لتمويل الحرب ، بسبب حالة التضخم التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي ، علاوة على ذلك طبع عملة ورقية بشكل كبير ، جعل العملة لا قيمة لها تقريبا، أدى ذلك إلى نشاط المضاربيين وتجار الحروب ، مما اضطر الكونكرس القاري إلى الاستدانة من فرنسا وهولندا واسبانيا ، توزع هذه الديون على الولايات ، لكن الأخير لم تقوم بتسديد ما عليها، وبناءاً على ما تقدم كانت هنالك ندرة شديدة في تدبير التمويل الخاص بالجيش الأمريكي المحارب<sup>(٣)</sup> واعتمدت الولايات المتحدة بصورة مباشرة على تمويل الدول الأوربية الكبرى الذي كانت بدورها عدوة لبريطانيا، وتعد الممول الرئيس لها من الناحية المالية والعسكرية<sup>(٤)</sup>.

بات على الولايات المتحدة الأمريكية تحمل عبئ الديون التي خلفتها الحرب على الصعيدين الداخلي المتمثلة بسندات بيعت للمواطنين وأخرى الخارجي المتمثل بالدول الأوربية وكانت الأخيرة تمثل المشكلة الأكبر أمام الدولة الحديثة ، وبموجب المعاهدة الأمريكية - الفرنسية التي وقعت عام ١٧٨٢ وافق الكونكرس على تسديد أصول الديون الهولندية التي ضمننت من قبل فرنسا حتى نهاية ١٧٨٧ ومن ثم البدء بإعادة تسديد الديون الفرنسية ، لاسيما إن البلاد تعتمد على القروض الهولندية التي أبدت تمويل الدين الخارجي للحكومة الكونفدرالية<sup>(٥)</sup>.

أدى عجز المستعمرات عن مواجهة نفقات الحرب باعتبار أن الكونكرس لا يمكن له فرض ضرائب، مما اضطر لإصدار سندات مالية أخرى ، لم تلبث أن تدهورت قيمتها مما أدى إلى إفلاس مؤسسات وأفراد كثيرين، ولم تكن الحكومة الكونفدرالية موفقة في خطوات عديدة، نتيجة القيود الناشئة عن طبيعة تشكيلها فلم

تكن لها السيطرة على الولايات وإدارة شؤونها إذ أصبحت المشاكل الاقتصادية مستفحلة ولم يكن هنالك صلاحيات لحها<sup>(٦)</sup> ، وكان مصدر التمويل القروض وضرب النقد ، إذ اصدر الكونكرس القاري عام ١٧٧٥ صكوك قابله للتداول أطلق عليها كونتينتال ومع نهاية عام ١٧٧٩ وصلت القيمة الاسمية لتلك الصكوك الى ٢٢٥ مليون دولار وهو مبلغ كبير جدا بالنسبة للاقتصاد الأمريكي مع الارتفاع المستمر في النقد ، وكانت النتيجة زيادة في التضخم وتضاعفت الأسعار إلى عشرة أضعاف ولم يستطع الكونكرس استئصال المشكلة و تفاقمت أكثر ، حل الكساد واضحا بحلول عام ١٧٨٦ ، وأصبحت ألعاجه ماسة إلى ضبط الدستور الاتحادي ليواجه تلك المشاكل الخطيرة ، كانت كل ولاية تشكل جمهورية مستقلة وبدأت علامات مساوى النظام القديم ظاهره للجميع ، فقررت الولايات المتحدة الأمريكية لوضع دستور للبلاد يحقق العدالة والمساواة لكل الولايات في ضل عجز الحكومة عن تنظيم التجارة بين الولايات وعجزها عن إصدار النقد الذي لا يعتمد على الأرصدة الذهبية<sup>(٧)</sup> .

فقررت الولايات إقامة مؤتمر خاص لوضع دستور للبلاد والذي يعد أقدم وثيقة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها ، لقد كان ائتلاف يسود الولايات الثلاثة عشر قبل وضع الدستور العام وبقي هذا الائتلاف مهددا وبدأت تظهر بعض المساوى في أنظمتها وخصوصاً في مسألة التصويت ، إذ كانت كل ولاية صوت واحد في الكونكرس مهما كانت المساحة وعدد السكان ، وان يحصل أي مشروع على نسبة ثلثي الأعضاء على اقل تقدير لغرض تمرير المشروع ، ومن أهم صلاحيات الكونكرس سن القوانين وإعلان الحرب وتبادل القناصل والسفراء وفرض الضرائب ، لكن ما ينقص الائتلاف وجود سلطة تنفيذية تعمل على تنفيذ ما يصدر من قرارات الكونكرس ، الذي بقي لا يملك حق التنفيذ ، وأمسى عاجزاً عن منع المنافسة التجارية بين الولايات<sup>(٨)</sup> وتخاذل عن إصدار النقد الذي لا يعتمد على الأرصدة الذهبية وفشل في وضع تعرفه كمركية عامة بين الولايات<sup>(٩)</sup> .

أن الكونكرس الكونفدرالي لم تكن لديه سلطة فرض الضرائب ، لذا اضطر للحصول على الميزانية من الولايات التي كانت اغلبها تفشل في تحقيق المطلوب منها ، وعجزت الحكومة المركزية عن دفع فوائد ديون الحرب، وهذا العجز في الميزانية كثيراً ما يغطى عن طريق بيع الأراضي المشاع التي تسيطر عليها الحكومة، وقد حاولت الحكومة الاستدانة في كثير من الأحيان لتغطي مصاريفها لكنها لم تنجح في هذا الأمر، ورفضت الولايات تعديل الدستور بإعطاء الحق للحكومة المركزية في أن تفرض تعرفه كمركية لتغطي نفقاتها<sup>(١٠)</sup> .

تنازعت ولايتا ماريلاند Mary Land وولاية فرجينيا Virginia على حق السيطرة على التجارة في نهر بوتوماك Potomac وبذلك الفرصة مناسبة للمنادين بحكومة أقوى ، فدعا مناصرون من الولايتين إلى بيت جورج واشنطن لمباحثات تمهيدية وسرعان ما اتضح أن مصالح ولايات أخرى تتشابك مع مصالح تلك الولايتين ، لذا كان من الضروري على أن تدعى جميع الولايات لإرسال مندوبين عنها في اجتماع يعقد في العام القادم لبحث مشاكلهم التجارية المشتركة ولم تقبل الدعوة سوى خمسة ولايات عام ١٧٨٦ ورغم ذلك فقد استقبل هاملتون احد المؤمنين بالحكومة القوية واقترح عقد مؤتمر فيلاديفيا عام

١٧٨٧ وتمكن من تحويل المؤتمر إلى هدفه الأساسي وطرح قضية البلاد الأمريكية ، بات خطراً لدرجة لا يمكن معالجته على يد مؤتمر صغير ، واقنع المجتمعين بان يطلبوا من جميع الولايات تعيين ممثلين عنها لوضع النصوص الضرورية التي تجعل دستور الحكومة الاتحادية مناسباً لحاجات الاتحاد<sup>(١١)</sup> نجح هاملتون في أقتناع المؤتمرون نحو تحقيق نظام حكومي جديد يدعم برنامجه الاقتصادي<sup>(١٢)</sup> .

كان أكثر المتضررين من الفوضى الاقتصادية التي عمت البلاد وتدني قيمة أعمله هي طبقة الفلاحين ، لاسيما ولاية ماساشوستس التي دمرت فيها التجارة وانتشرت البطالة ، ويات مزارعيها وكان معظمهم ممن قاتلوا في حرب لاستقلال غير قادرين على تسويق منتجاتهم أو بيعها في الأسواق ، ما اضطرهم لبيع ما بحوزتهم من عملات ليتمكنوا من إعالة عوائلهم ، و أمسوا مدينين بأموال كبيرة لعدد من الجهات من بينها البنوك الشرقية ، ولما حان وقت تسديد الديون ، لم يتمكن المزارعون من دفع ما بذمتهم بسبب الأزمة الاقتصادية وحالة التضخم التي كانت تمر بها البلاد<sup>(١٣)</sup> .

### **المبحث الثاني : الكسندر هاملتون وزير الخزانة ١٧٨٩ - ١٧٩٥ .**

في أوائل نيسان ١٧٨٩ اجتمع الكونكرس الجديد في قاعة بلدية نيويورك لاختيار الرئيس الأول للولايات المتحدة الأمريكية وقد حاز جورج واشنطن على الرئاسة بالإجماع ، وبدأ واشنطن أعماله كرئيس في مكتبه في نيويورك التي أصبحت العاصمة الأولى للجمهورية<sup>(١٤)</sup> وأول عمل قام به الكونكرس تكوين ثلاث أقسام تنفيذية ، واختار واشنطن رؤساء الأقسام وهم توماس جفرسون Thomas Jefferson<sup>(١٥)</sup> للخارجية والكسندر هاملتون للخزانة وهنري نوكس Henry Knox<sup>(١٦)</sup> للحربية واعتمد واشنطن طيلة حكمه على هؤلاء الثلاثة لمساعدته ، واستشارتهم في كل الأمور لثقتهم بهم ولزعامتهم القيادية<sup>(١٧)</sup> .

أوضح سجل هاملتون كوزير للخزانة انه رجل دولة من الطراز الأول واهتم على وجه الخصوص بتمويل الدولة ( الأمور المالية ) ، صدرت في عهد الرئيس واشنطن قوانين عدة تمس المصالح الخاصة ومن أهمها ترتيب الأموال للزمانة لدفع الدين المترتب على الولايات إلى الدائنين وكان لزاماً على الكونكرس أن يجابه أنواعاً ثلاثة من الديون خلال الفترة السابقة ، وهي الديون الأجنبية على الحكومة الكونفدرالية وديون الأهالي الأمريكيين على الحكومة الكونفدرالية ثم الديون بين الولايات ، وقد جاءت اغلب الديون لتغطية نفقات حرب الاستقلال الأمريكية وفوائدها مع تأخر التسديد لمدة طويلة ، ومن جانب آخر هبطت قيمة السندات حتى وصلت إلى ١٠ أو ١٥ سنت لكل دولار ، بعد أن ورثت الحكومة الوطنية ديناً بقيمة ٥٠ مليون دولار معظمها بشكل كمبيالات صادرة أثناء الحروب الثورية ونفقات الجيش القاري كبديل عن الأجر<sup>(١٨)</sup> .

ولحل هذه المشكلة برز هاملتون بوصفه أكثر عضواً له تأثير في وزارة واشنطن ، إذ قام بتقديم مقترحات مالية متعددة للكونكرس ، التي تحول معظمها إلى قوانين فيما بعد ، كان هدف هاملتون من وراء السياسة المالية تكوين نظام اقتصادي متين يرسم الثقة للحكومة المركزية ، من خلال سلسلة التقارير المالية التي قدمها للكونكرس<sup>(١٩)</sup> ، اقترح هاملتون في التقرير الأول عام ١٧٩٠ خطة جريئة لمعالجة الديون المتركمة باستبدال الدين القديم بسندات حكومية جديدة تحمل فائدة ٤% بالمائة ، وما جاء في برنامجه الاقتصادي تمويل الدين العام بقيمة اسمية ، ووضع افتراضات لديون الدولة الغير مدفوعة وتكوين مصرفاً

وطنياً لمساعدة التعامل مع مشاكل الحكومة النقدية والمالية<sup>(٢٠)</sup> لم يخشى هاملتون من زيادة الديون على الحكومة الفدرالية لأنه كان يؤكد بان أصحاب المصالح المالية سيجدون وفق الضرورة ضمان شراء السندات الحكومية ولهذا فإنه سيضمن ولاء وتدعيم هذه الطبقات للحكومة المركزية ، اعتمد في خطته على ثلاث موارد منها مقدرة الحكومة الفدرالية على فرض الضرائب ورفع ألتعرفة الكمركية على الواردات بطريقة تكفل تشجيع الصناعة وحمايتها لتأمين مورد مالي للحكومة وحماية الصناعة<sup>(٢١)</sup> .

يتضح مما تقدم أن هاملتون أراد من خلال برنامجه المالي ، إرجاع الثقة إلى المواطنين لتأمين أموالهم لدى البنوك ، مع ضمان عودتها إليهم بالفائدة أما استبدال الديون بسندات مع الفائدة فكان واثقاً أن الحكومة قادرة على استرجاعها بعد توفر النقد .

دعم الرئيس واشنطن مقترحات هاملتون في حين وصفها آخرون بأنها لا ترتقي للمستوى المطلوب ، كونها تشجع عمق الخلاف بين الولايات على أسس جغرافية لكون الشمال صناعي وجاءت المقترحات من صالحه لدعم القطاع الصناعي ورحب بدورهم الشماليين بذلك ، أما الولايات الجنوبية لازالت تعتمد على الزراعة فهي تصدر القطن والتبغ وتستورد من أوروبا السلع المصنعة ، ومع ارتفاع الضرائب تعد الأكثر تضرراً<sup>(٢٢)</sup> .

وأخيراً أقر الكونكرس اقتراح هاملتون بوضع رسوم على المنتجات المحلية فوضع رسوم على إنتاج الويسكي<sup>(٢٣)</sup> حتى شعر المزارعون في المناطق الغربية بالغبن كونهم أكبر مصدر للويسكي وتستعمله كوسيلة للتبادل التجاري مع المناطق الساحلية وأوصى هاملتون بوضع تعرفه كمركية على الواردات الأجنبية لتشجيع الصناعة الوطنية ، وقد أقر الكونكرس هذا الاقتراح ورفع نسبة الضريبة لزيادة عوائد الحكومة ، إن تطبيق مقترحات هاملتون لتقوية النهضة الصناعية تحتاج إلى رقابة من الحكومة الفدرالية على أسس سليمة وهذا لا يمكن أن يقوم إلا بإقامة بنك للولايات المتحدة<sup>(٢٤)</sup> .

### **تأسيس البنك المركزي**

وضع تمويل الديون الوطنية وديون الدولة ، الثروة بأيدي رجال ذوي أفضل المؤهلات حسب رأي هاملتون ليستخدموه لأغراض وطنية ، وحسب فكر هاملتون إن الولايات المتحدة تقتقر إلى أمرين جوهريين لتحقيق الرأسمالية التي قام هو بتصورها وهما وسط التدوير المناسب وبنك مركزي ، وفي التقرير المقدم إلى الكونكرس في كانون الثاني ١٧٩١ اقترح حلاً لكلا المشكلتين بتأسيس بنك الولايات المتحدة والاقتراض بغزاره من بنك انكلترا ، إذ أراد بذلك أن يكون البنك مستودعاً رئيسياً لموارد الدولة المالية ، والوكيل المالي للخزانة في التداول المحلي والخارجي ، وإيجاد عمله مستقرة بإصدار فئات نقدية من الذهب أو الفضة وتكون مقبولة لتسديد كل المدفوعات لحكومة الولايات المتحدة<sup>(٢٥)</sup> .

وبدعم من هاملتون من خلال تقرير الائتمان العام أوصى بتأسيس مصنع للعملة في الولايات المتحدة في عام ١٧٩١ الذي اعتمد الدولار وحدة النقد الرئيسي<sup>(٢٦)</sup> ، شرط أن تكون العملة في ظل سلطة الكونكرس وإشرافه<sup>(٢٧)</sup> ، تأسس أول دار لصنع العملة في الولايات المتحدة تابع لوزارة الخزانة عام ١٧٨٩ ونتيجة

نقص الذهب والفضة اللتان تصنع منهما النقود اضطرت الحكومة إلى تمديد الاستخدام القانوني للدولار الاسباني حتى اكتشاف الذهب في كارليفونيا أدى إلى زيادة إنتاج العملات الذهبية (٢٨).

أدرك جميع الآباء المؤسسين (٢٩) الصلة الجامعة بين الملكية الخاصة والحرية ، لكن هاملتون هو الذي ميز الإمكانية الهائلة للاقتصاد الوطني ، اقتصاد لا يعتمد على ماضي أمريكا الزراعي بل على مستقبل تجاري وصناعي وفي سبيل تحقيق المطلب المذكور تحتاج أمريكا إلى حكومة وطنية وقوية وفاعله (٣٠) .

تبين مما تقدم إن هاملتون اعتمد على حكومة وطنية قوية ليتسنى لها تحقيق البرنامج الاقتصادي ، مما يدل على ارتباط الاقتصاد بالاستقرار السياسي ومن خلال هذه ألقوه نرى من بين دول العالم المعاصر فقدان الاستقرار السياسي اثر سلباً على الاقتصاد بالرغم من الثروات التي تملكها تلك البلدان .

وبوصفه أول وزير خزانة شرع هاملتون في وضع أفكاره موضع التطبيق فأمم ديون الحرب الثورية وهي خطوة لم تربط معاً اقتصاد الولايات فقط ، بل ساعدت على تحفيز نظام وطني قائم على أسواق الائتمان ورأس المال المتحرك ، كما روج لإتباع سياسة قوانين الترخيص وفرض التعرف الكمركية المرتفعة ، وأبدى اهتماماً كبيراً في الصناعة والاستثمار وربط الطرق والجسور الضرورية لنقل البضائع إلى السوق (٣١) ، واجه هاملتون خصومه المعارضين لسياسته الاقتصادية ، معللين الخشية من ضعف الحكومة الوطنية القوية المرتبطة بالمصالح التجارية الغنية ، ورؤيته عن النظام الديمقراطي المساواتي العادل والمربط بالأرض ، لكن هاملتون عرف أن تحرير رأس المال من سير المصالح المحلية المرتبطة بالأرض وهو السبيل الوحيد الذي يمكن الولايات من استغلال أقوى مواردها الطاقة ومبادرة الشعب الأمريكي ومشروعاته الحرة ، لقد كونت فكرة الحراك الاجتماعي واحده من أعظم المساومات المبكرة للرأسمالية الأمريكية ، فالرأسمالية الصناعية والتجارية قد تؤدي إلى حالة كاسحة من عدم الاستقرار ؛ لكنها ستكون نظاماً ديناميكياً يستطيع فيه كل من يملك ما يكفي من الطاقة والموهبة للارتقاء إلى القمة ، وافق خصومه على هذه النقطة على الأقل اعتماداً على إيمانهم بالجدارة والأهلية بدلاً من الارستقراطية المورثة ، ودعموا لرؤيا هاملتون للاستفادة من الطاقات البشرية وبموافقة الكونكرس على إنشاء جامعة وطنية لتمولها الحكومة ، تعلم وتدريب المواهب في مختلف أرجاء الدولة (٣٢) .

يعتبر الركن الأساسي في سياسة هاملتون الضريبية ، تأسيس مصرف مركزي أطلق عليه مصرف الولايات المتحدة على غرار مصرف انكلترا ، ارتكز هاملتون على ثلاث وظائف رئيسية من تأسيس البنك أولها أن يكون خزاناً للأموال الحكومية ويعمل على تسهيل انتقالها بين أرجاء البلاد ، وهذه المسألة كانت من الاعتبارات الأساسية التي قامت عليها الولايات المتحدة عند تأسيسها ، ثانياً أن يكون مقرضاً للحكومة الفدرالية من المصارف الأخرى ثالثاً أن يقوم بدور تنظيم عرض النقد من خلال الرقابة على المصارف المرخصة في الولايات (٣٣) .

تعد مشكلة التمويل سابقة خطيرة وبالغة الأهمية على الاقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت ، كون العملات النقدية من الذهب والفضة قاصرة عن تحقيق المستوى المطلوب وحتى عام ١٧٩٠ لم يكن سوى ثلاثة مصارف مرخصة حكومياً ومخولة بإصدار النقد الورقي ، بما في ذلك مصرف نيويورك الذي أسسه

هاملتون ، وكل هذه المصارف اقتصر تمويلها على التداول المحلي ، ومن هنا جاءت فكرة تأسيس مصرف الولايات المتحدة وتوحيد المصارف الأخرى<sup>(٣٤)</sup> أي قبول المصارف بالعملة النقدية وفق قيمتها الاسمية ، فبدلاً من تعدد المصارف الحكومية والمحلية مع اختلاف قيم أوراقها النقدية التي كانت من غير غطاء ذهبي ، أصبح بنك الولايات المتحدة يمول كل تلك المصارف بقيم نقدية ثابتة ، بعد أن كان الدولار يساوي في بعضها ١٠٠ سنت ولا يساوي إلا بضع سنتات في الولايات الأخرى مما سيوسع التداول على نطاق واسع ؛ وفي حال رفض مصرف الولايات المتحدة النقد الصادر من مصرف بعينه لأسباب تتعلق بوجود فائض في العملة المتداولة ، فسترفض المصارف الأخرى تلك النقود الورقية أيضاً ، مما سيحد حركة المصارف المرخصة على مستوى الولايات، وفي سياق متصل كان هاملتون لا يحبذ تولي الحكومة بنفسها إصدار النقد الورقي على اعتبار أنها ستعجز في أوقات معينة من حل مشكلاتها المالية بالجوء إلى إصدار النقد، ولم يبدي الكونكرس أي اعتراض على فكرة هاملتون ، وتذرع بان لا خيار أمامه سوى الموافقة، واثبت تاريخ النقد الورقي منذ أيام هاملتون انه كان على صواب ، كون السياسيون غالباً ما يسيئون استخدام سلطة إصدار النقد كما أتيح لهم استخدامها ، وأثرت سلباً على الحالة الاقتصادية للبلاد<sup>(٣٥)</sup>.

تأسس مصرف الولايات المتحدة برأسمال قدره عشرة ملايين دولار ، ويعد مبلغاً كبيراً إذ ما قورن مع القيمة الكلية للمصارف الثلاثة المرخصة في الولايات ، كونها لم تبلغ مليوني دولار ، تبلغ نسبة الحكومة في المصرف ٢٠% من القيمة الكلية لرأسمال المصرف ونفس القيمة لمقاعد مجلس الإدارة و ٦٠% تكون من الملكية الخاصة ، وفي السياق ذاته كتب هاملتون في تقريره المقدم إلى الكونكرس في الرابع عشر من كانون الاول ١٧٩٠ (حول المصرف الوطني) " لا يلاء ثقة كاملة لمؤسسة من هذا النوع من الضروري جداً أن يخضع لهيكله التنظيم لإدارة خاصة لا عامة وسيراً على المصلحة الفردية لا السياسة العامة التي يفترض أن تكون في حالة طوارئ بيد إدارة متعسفة عرضة للتأثير الشديد بالولايات العامة " <sup>(٣٦)</sup>

واجه تأسيس البنك المركزي مثار خلاف بين الشماليون الذين يرغبون بتنظيم المصارف الوطنية و إيجاد بنك مركزي قوي ، بينما يعارض أهل الجنوب قيام هذه المؤسسة ويرون فيها وسيلة تساعد الدولة من خلال أصحاب النقود ورجال المال والأعمال على زيادة ثروتهم ، إلى جانب ذلك قضية توزيع الأراضي في الوقت الذي كان الشماليون يطالبون الدولة أن توزع أراضيها الواسعة في الغرب مجاناً على المزارعين الصغار وعلى المهاجرين الجدد ، عرض أهل الجنوب وجلهم من كبار المزارعين يرون أثمانها غير منطقية وطالبوا بارتفاعها رغبة في حصر ملكية الأرض بطبقة كبار المزارعين ولمنع انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية ، وفي السياق ذاته إن الشماليين ما يهمهم هو زيادة المزارعين ليتمكنوا من الحصول على حاجاتهم بأسعار منخفضة<sup>(٣٧)</sup>.

أما بالنسبة إلى المواقف الأوروبية من إنشاء البنك الأمريكي فقد كانت فرنسا غارقة بالاضطراب الثوري بعد اندلاع الثورة الفرنسية الأمر الذي جعل عملتها لا تساوي كلفة طباعتها فوجدت نفسها مجبره على قبول أي دولار ، أما بريطانيا فقد نظمت علاقاتها بالتعامل مع الولايات المتحدة ، وعبرت عن ثقتها بالموقف المالي الأمريكي الجديد وقد وضعت قسائم الديون تحت تصرف إدارة وزير الخزانة الأمريكي هاملتون <sup>(٣٨)</sup> .

**البحث الثالث - الفلسفة الاقتصادية في نظر الكسندر هاملتون**

سعى هاملتون إلى تكوين برنامج اقتصادي يهدف إلى بناء الدعم العام المطلوب للحكومة الجديدة ضمن سلسلة تقارير قدمت للكونغرس ، إذ أعد تقريراً عن الصناعات والذي يعد ابرع عرض كتب بشأن حماية الصناعات، وعلى الرغم أن هاملتون ضل مديناً إلى ادم سميث Adam smith<sup>(٣٩)</sup> بشأن الكثير من المسائل فقد خالفه بشكل واضح فيما يتعلق بمزايا حرية التجارة عندما يتعلق الأمر بمصلحة بلد ناشئ حديثاً يتنافس صناعياً مع بلد أقدم منه عهداً<sup>(٤٠)</sup> وكان حضور هاملتون المؤتمر الدستوري في فيلاديفيا وعمله على إقرار وثيقة تنظيم التجارة ، يعد نقطة تحول مهمة في حل الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتجاورة ، وأشاد الاقتصادي الكبير ورجل الأعمال روبرت موريس Robert Morris<sup>(٤١)</sup> بمقترحات هاملتون ووصفه بالمتقدم بالذكاء ، وعبر عن سعادته بقبول الأخير بمنصب وزير الخزانة<sup>(٤٢)</sup> .

كان هاملتون من بين القلة المؤهلة للمنصب ومع إن الأمريكيين تميزوا في عدد من الحقول والاختصاصات ، إلا أنهم لم يكونوا على دراية بأكثر علوم الأرض غموضاً (المالية العامة) التي لم يجدوا في أنفسهم الدافع لدراستها ، بينما هاملتون درس علم الاقتصاد وعلم المالية العامة على النحو الكامل ، وهذا ما سوف يثبت جدارته في السنوات القليلة ، وعلى غرار الآباء المؤسسين كان دارساً مثابراً للطبيعة البشرية، وأدرك أن لا دافع أقوى في العلاقات الإنسانية من المصلحة الذاتية ، وسعى إلى بناء نظام يوجه به سعي الفرد وراء مصلحته الشخصية نحو تطوير الاقتصاد الأمريكي وحماية الاقتصاد من الحماقات التي تنتهي إليها المصالح الشخصية<sup>(٤٣)</sup> .

ففي الجيل التالي أضاف قوة إلى هذا الرأي ، الدفاع الذي قدمه السيناتور هنري كلاي Henry Clay (١٧٧٧-١٨٥٢) عن النظام الأمريكي والذي كانت دعوته لتنمية الصناعية في ضل الحماية الكمركية ، إذ ذكر في تقريره أمام الكونغرس انه يجب تشجيع الصناعات بشكل متوازن مع الزراعة ، وان الصناعات الوليدة في الولايات المتحدة والتي لها مستقبل كبير يجب أن تتمتع بالحماية ، مستدلاً على نجاح البرنامج المالي والاقتصادي الذي تبناه الكسندر هاملتون<sup>(٤٤)</sup> .

وجدير بالذكر أن هنري كلاي انتخب واحداً من أفضل أربعة شيوخ في تاريخ الولايات المتحدة ، ومن جانب آخر شجع الرئيس الأمريكي ابراهام لينكولن على تطبيق برنامج هاملتون الاقتصادي في حماية الصناعات المحلية ومعبراً عن نجاحه في فرض الرسوم وحماية الصناعات المحلية ، وحتى الوقت الحاضر يعتبر ابرع مشروع اقتصادي في التاريخ .

وإذا كانت بريطانيا الدولة الأولى التي أطلقت وبنجاح إستراتيجية تنمية صناعاتها في المهد على مستوى واسع، فإن الولايات المتحدة التي تعتبر موطن نظام الحماية الحديث على يد الكسندر هاملتون الذي طالب زيادة ألتعريف الكمركية لحماية الصناعة المحلية ، ويشير عالم الاقتصاد دانيال ريمون إن العديد من المفكرين و السياسيين في الولايات كانوا يدركون تماماً أن التبادل الحر لم يكن ملائماً لبلادهم حتى وان تعارض مع رأي كبار علماء الاقتصاد أمثال ادم سميث وجان باتيست ممن كانوا يعتبرون أن الولايات المتحدة يجب أن لا تحمي صناعاتها الحرفية وان مصلحتها الفعلية هي بالتخصص الزراعي<sup>(٤٥)</sup> ، وفي السياق

ذاته روح الاقتصادي الألماني الشهير فريدريك لست ( ١٧٨٩-١٨٦٤ ) لفرض كمارك حماية لكونها وسيله لتنمية وتشجيع الصناعات الألمانية ثم سارت الدول الأوروبية واليابان على هذه السياسة لتشجيع وتنمية صناعاتها ، وتبعته الدول النامية التي أصابها الكساد الكبير للحفاظ على صناعاتها المحلية ، يعتبر الاقتصادي الكبير الكسندر هاملتون اول من شجع الصناعات الوطنية والحفاظ عليها بفرض الضريبة الكمركية ، وساعدت هذه السياسة الدول الأوروبية والأمريكية لحماية اقتصادها (٤٦) .

دافع هاملتون عن مشروعه لحماية التجارة ، بتقديم عرض عن زيادة ألتعرفة الكمركية والتي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وإقبال المواطنين على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل ، وتعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فان المشروعات سيكون بإمكانها تنوع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدد من السلع ، حماية الدولة من الداخل في حال تعرضها إلى حروب اقتصادية أو السلع الضارة بالصحة أو السلع الغير ضرورية ، إلى جانب ذلك الحصول على الإيرادات من خلال فرض الرسوم والتعريفات الكمركية (٤٧) .

شجع هاملتون على تقسيم الرسوم بين البائع والمستهلك ، ولم يكن ذلك سبباً في رفع الأسعار بارتفاع نسبة الضرائب معللاً ذلك أن التجار غالباً ما يميلون إلى خفض السعار من اجل بيع السلع بصورة أكثر ، ومن أهم الجوانب التي أشارت إليها الأوراق الفدرالية ضمان دخل مالي كبير ومستمر للحكومة الفدرالية من خلال منحها صفة فرض الضرائب وعدداً أساساً في مبدأ السيادة والاستقلال ، وأشار إلى فرض ضرائب على المهاجرين بما يتناسب مع قدراتهم المعيشية (٤٨) .

كانت الولايات الأمريكية تستقبل أعداد هائلة من المهاجرين وشكلوا قوى عمل ونقابات عمالية ، ولا يخفى بينهم ذوي حرف ومؤهلات وعلماء ابدوا دوراً واضحاً في المجال الاقتصادي وأمست الولايات المتحدة القوى الأكبر في الأيدي العاملة ، إذ شكلت الضرائب المفروضة على المهاجرين موارد كبيره للدولة .

وحول سلطة تحصيل الضرائب انتقد هاملتون تقصير الحكومة الكونفدرالية على تحديد موضوعات الضرائب ، كونه يؤدي إلى وقوع نسبة كبيرة من الأعباء العامة على الدولة ، كما أنها ستكون ضرراً على الصناعة وتوزيع غير عادل للضرائب بين الولايات المختلفة وكذلك موظفي الولاية نفسها ، وأشار في الورقة الخامسة والثلاثين من الأوراق الفدرالية إلى ضرورة تناسب الضرائب والرسوم بمستوى يتناسب مع القدرة المعيشية للفرد ، في أشار إلى انتقاد فرض الرسوم الباهظة على المواد المستورده كونها تشجع على الفساد الاقتصادي المتمثل إلى إدخال السلع عبر طرق غير قانونية (التهرب) تهرباً من الضرائب ، مما يؤدي إلى إلحاق أضراراً كبيرة للتجار النزيهين وبالتالي يكون ضرراً على الاقتصاد والتجارة ، كما أن هذه الحالة ستؤدي إلى تحويل فئات من أفراد المجتمع إلى طبقات الصناعيين الاحتكاريين الذين يرغبون بخروج الصناعة بدرجة كبيرة عن قنواتها الطبيعية إلى قنوات أخرى تتدفق منها الصناعة بمزايا اقل وفي النهاية يكون ظلماً للتاجر نفسه دون الحصول على تعويض من المستهلك ، يضع هاملتون حلاً يكمن في تساوي السلع المعروضة في السوق مع حاجة المستهلك ؛ وبذلك يكون المستهلك هو الذي يدفع الرسم الكمركي ، لكن عند تكس السلع يدفع التاجر الرسوم على عاتقه (٤٩) .

تبين مما تقدم إن هاملتون أول من ارتكز على مبدأ الاقتصاد الجزئي الذي يتضمن زيادة في الطلب مع ثبات العرض والتي بدورها تكون ضمان حماية المستورد وتنشيط التجارة والسلع الضرورية .

دعا هاملتون في تقريره حول المصنعون Report on Manufacturers إلى التنوع الواسع في الصناعات بما في ذلك القطن وقماش الأشرطة ، والكتان ، والورق ، وحديد العربات ، والحديد ، ويجب أن تصبح الولايات المتحدة في طليعة المصنعين في العالم في كل واحدة من الصناعات والسلع الصناعية الأخرى التي ساعدت في تحقيق هدف هاملتون المتمثل في استقلال الولايات المتحدة عن القوى الأوروبية في مجال السلع الصناعية الأساسية ، ونتيجة لجهود هاملتون أصبحت مدينة باترسون Paterson أهم موقع صناعي أمريكي ما بين الحرب الثورية وحرب ١٨١٢ ، إذ شهدت المدينة مولد أول ماكينة غزل قطن تعمل بقوة المياه عام ١٧٩٤ ، وأول ماكينة فتائل شمعات و مكائن ورق وأخرى لورق متصل ، حتى وصل عدد مكائن القطن إلى عشرة تنتج ما يقارب مليون ونصف المليون باوند من القطن الخام وغامر أصحاب المصانع بصناعة المنسوجات الحريرية حتى أصبحت أكبر منتج للحرير في العالم<sup>(٥٠)</sup>.

### مقاييس اقتراض التمويل الذاتي .

اقترح هاملتون تحويل دين الاتحاد بقيمة اسمية ووضع اقتراضات لديون الدولة غير المدفوعة وإنشاء مصرفاً وطنياً لمساعدة التعامل مع مشاكل الحكومة المالية ، وفي هذا المجال رغب هاملتون أن توجد شبكة دائنون من رجال الأعمال والعقارات والطبقات التجارية عموماً ، تقف إلى جانب الحكومة وحسب ما تحفزه المصالح الاقتصادية الذاتية ، التي امن جعلها تخدم المصالح العامة، كان هاملتون يأمل بسحب الجماعات التجارية من الولايات وجعلها تواكب مصلحة الحكومة العامة حيث تكون النتيجة علاقة تبادل منفعة مشتركة والتي سرعان ما تعزز النمو التجاري وتضمن استقرار الجمهورية الجديدة<sup>(٥١)</sup> .

لم يدرك الكثير من أعضاء الحكومة الجديدة غير العارفين بأصول المالية العامة مدى نجاعة الدين العام ، إن أحسن تمويله وإيفاءه ومدى مساهمته في ازدهار البلاد ، لكن هاملتون كان يعي ذلك تماماً ، وكان من المشكلات الكبرى التي تواجه نمو الاقتصاد الأمريكي نقص رؤوس الأموال السائلة لدخول مجال الاستثمار، وأراد هاملتون استخدام الدين القومي في زيادة عرض النقد وتعزيز مرونة العرض، إذ أمكن للمصارف التي بحوزتها سندات حكومية إصدار أوراق مالية مدعومة بهذه السندات، وأدت السندات الحكومية دور الضمان للقروض المصرفية مما ضاعف رؤوس الأموال المتاحة، كما أدرك هاملتون إن هذه السندات ستساعد على جذب المزيد من رؤوس الأموال من أوروبا<sup>(٥٢)</sup> .

كانت الحاجة الأكثر إلحاحاً للحكومة الجديدة هي الثقة ولغرض إغراء المقترضون من الأجانب والمحليين ولتداولهم الشرائي في الولايات المتحدة ، بحيث تكون النتيجة علاقة تبادل منفعة مشتركة تضمن استقرار الجمهورية الجديدة ، لذا من الضروري إقناعهم بان أموالهم ستكون في أمان وستدر عليهم بالفائدة ، بينما كان الخلاف الوحيد في الرأي حول الموضوع هو الحجم الذي يجب أن يسدد من إجمالي الموجود لإرساء الثقة الحكومية ، وفي تشرين الأول ١٧٨٩ تم الطلب من هاملتون صياغة تقرير حول الطرق والوسائل التي تساهم في دعم الثقة الحكومية الاتحادية، قام هاملتون بصياغة تقرير حول الائتمان العام عكس

فيه أفكاره المالية والسياسية وحسب رأيه فان جمهور الناس مكرساً لحكومات ولاياته وفي الوقت ذاته يملك تعاطفاً وولاءاً قليلاً ليقدمه للحكومة الفدرالية ، لذلك عقد هاملتون أماله على إقامة اتحاد يستند على رجال الأعمال والرجال المثقفين والعلماء الذين يمتلكون أفكاراً أممية ، واتبع هاملتون في تخطيطه المالي النموذج المتبع في النظام المالي البريطاني برئاسة رئيس الوزراء وليام بت الصغير William Pitt (٥٣).

عندما قدم هاملتون مقياس اقتراض التمويل إلى الكونكرس ، قاد جيمس ماديسون James Madison (٥٤) والذي أمل هاملتون أن يدير أمور هذا المقياس ، معارضه داخل الكونكرس ، وحشد أصواتاً كافية لتعطيل المشروع ، وكان منشأ الخلاف هو إمكانية الولايات قليلة المديونية بالمساعدة لدفع ديون الولايات الأخرى ذات الديون العالية ، ولغرض أن يحقق هدفه الذي يتمناه كان يجب على هاملتون التصرف بسرعة وحرية ليفرط بوحدة من اعز أمانيه هي المحافظة على نيويورك كعاصمة رضوخاً لرغبة معارضه ماديسون ، ونقلت العاصمة إلى فيلاديفيا مدة عشر سنوات ريثما تبنى العاصمة الجديدة ، وافق ماديسون وجفرسون على ذلك ، وأجيز برنامج هاملتون وصدر على شكل قانون بتوقيع الرئيس واشنطن ، ونتيجة لقانون التمويل الاقتراضي ارتفع الدين القومي إلى أكثر من ٨٠ مليون دولار (٥٥).

يبدو لي أن المساومات السياسية كانت لديها حصة كبيرة في الجانب الاقتصادي على حساب المصلحة العامة ، كما أن نقل العاصمة لم يكن لمصلحة البلاد اقتصادياً أما عن برنامج هاملتون سنرى إن كان حليلة النجاح من عدمه .

وضع هاملتون في سلسلة تقارير الائتمان العام الأسس العامة لإدخال الولايات المتحدة المجال الصناعي عن طريق دعم حكومة الأعمال ، كما وضع حجر الأساس لخطه الرامية بإدخال الولايات المتحدة واقتصادها المجال الصناعي ، وأفصح أمام الكونكرس عن الأسباب التي تجعل من اللازم أن تتبع الولايات المتحدة الأمريكية نموذج الأمم الأخرى في المجال الصناعي وباختصار أشار إلى فقرة جوهرية انه ليس لأمريكا خيار سوى تبني نظام اقتصادي خاص بها وإنها تعد النموذج الأنسب لوضع أساس الصناعة مع توفر المقومات التي تساعد على نجاحها و الموافقة على التقرير السابق بشأن الاقتراض (٥٦) .

حقق برنامج هاملتون مقياس الاقتراض نجاحاً كبيراً ، إذ بيعت السندات الجديدة في غضون أشهر قليلة ولاقت رواجاً واسعاً في أوروبا ، بعدما تبين كفاية عوائد التعريفات الكمركية لخدمة الدين الجديد ، ففي عام ١٧٨٩ كانت الولايات المتحدة بلداً معسراً مالياً وغير قادر على سداد ديونه والتزاماته المالية فانعدمت قدرته على الاستدانة ، أما في عام ١٧٩٤ كان التصنيف الائتماني هو الأعلى في أوروبا فبيعت السندات الأمريكية بعلاوة ١٠% على قيمتها الاسمية (٥٧) .

يتبين مما تقدم أن هاملتون قدم نموذجاً اقتصادياً آخر هو الأول من نوعه عندما تبنى نظام التمويل الاقتراضي العام ، وجدير بالذكر أن النظام ذاته يستخدم لعدد من الدول المتقدمة في الوقت الحالي .

**البحث الرابع الكسندر هاملتون وتوماس جفرسون دراسة تحليلية في ضوء المعطيات الاقتصادية**

واجه هاملتون معارضة شديدة من قبل مواطنه جفرسون ، إذ قدم الأخير طعناً دستورياً بتأسيس البنك الفدرالي كونه يؤيد تفسيراً صارماً للدستور ، الذي لا يعطي الحق للكونغرس بتأسيس البنك ولا أي قوى أخرى ، وان تضامن القوى ويقصد بها الفدرالية أمراً غير مقبول ، كما استبعد أن يكون تأسيس البنك للمصلحة العامة أو مبدأ ما هو ضروري ومناسب ، كونه يعد بتحطيم الشريحة الأكبر في الولايات المتحدة ويقصد بها المزارعين ، الذين يمثلون أكثر من ثلثي السكان آنذاك ، وناصر جيمس ماديسون زعيمه جفرسون في معارضته داخل أروقة الكونغرس (٥٨) .

رد هاملتون حول الطعن الدستوري بتأسيس البنك من خلال عرضاً تقليدياً لمبدأ لجنة الإنشاء المتكونة من قوى فدرالية ، انه من المؤمنين بتفسير مرن للدستور ويرى أن للكونغرس حقاً دستورياً في تأسيس البنك ؛ طالما له الحق بسك العملة ، كما رد عن القوى المتعددة التي انتقدها جفرسون ويقصد القوى المنضوية تحت الحزب الفدرالي Federalist Party (٥٩) انه ومن الضروري وما تمس الحاجة إليه في الوقت الحاضر لدولة حديثة التكوين ، أن تكون لديها قوى مناصره وأخرى معارضة وهذا أمراً دستورياً وما كان من ائتلاف مؤيد لتأسيس البنك لم يكن وليد الصدفة ، وليس من المنطق أن تبقى الجمهورية أسيرة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بل من الممكن أن تدخل المجال المالي والصناعي (٦٠) .

أن الصراع الناشئ بين هاملتون ومعارضيه جفرسون وماديسون يمكن أن يوصف بكونه ذا ثلاث جذور من حيث الفلسفة الأساسية التي التزم بها كلاً منهم وهي أن هاملتون مؤيداً للفكر البريطاني وكان معجباً بالأنظمة السياسية والمالية البريطانية واستخدم نموذج انكلترا لإنشاء بنك الولايات المتحدة وكان برغبته النظام التجاري البريطاني عندما اقترح تقريره حول المصنعين ، كما يفضل هاملتون التنفيذ القومي وكان ارستقراطياً يأمل بحكومة غنية يقودها مثقفون ويدعمها التجار وعامة الناس ، ركز بقدر كبير على الثروة العامة مع تأكيد على التجارة والصناعة ، كان قومي ومركزي يريد سلطات أوسع للحكومة الفدرالية (٦١) ، ظهر هاملتون كشخص يفضل الصناعة ، بينما دعم جفرسون حكومة محدودة وكان يدافع عن حقوق الولايات ، وكان هنالك اعتقاد بان دور جفرسون وماديسون في قرارات كنتاكي وفي فرجينيا مهد الطريق للحل النهائي الدامي لمسألة حقوق الولايات لتلك المرة وعلى الدوام فضل جفرسون المشاركة المعتدلة فقط في الاقتصاد بينما دافع هاملتون عن دعم أوسع وتعرفه أثقل ، بحيث أن الولايات المتحدة تستطيع التنافس في السوق الأجنبية (٦٢) ، وفي سياق آخر امتاز العمل السياسي للاتحاديين بالتنظيم والدقة لاسيما في مجال السيطرة على الوظائف المهمة داخل المؤسسات الاقتصادية للحكومة المركزية والهيمنة على البنوك الوطنية ، ساعد على ذلك الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للملاك والتجار الارستقراطيين الذين شكلوا غالبية أعضاء الكتل ، فضلاً عن التثقيف ضد المعارضين للفدرالية (٦٣) ، إذ أدت صحفهم التي اشتهرت بنشر الأوراق الفدرالية Federalist Papers (٦٤) وتعريف الناس بأهميتها دوراً مؤثراً في كسب تأييد الأمريكيين لتوجهاتهم السياسية والاقتصادية ولعل صحيفة Gazett of united states التي كانت تصدر باسمهم في فيلاديفيا خير دليل على ذلك ، وقد مجدت أعمال الاتحاديين المالية والاقتصادية لاسيما جهود هاملتون والذي

عدته الشخصية الأفضل في حكومة واشنطن، مما دفع بهيئة الخزانة الأمريكية إلى تقديم المعونات الشخصية للصحيفة<sup>(٦٥)</sup>، لم تكن لدى جفرسون الرغبة الحقيقية في تشكيل الأحزاب السياسية حتى ١٧٩١ نتيجة التحول الكبير في توجهات السياسة نحو تشكيل الأحزاب ، وقد طرأ بشكل جدي نهاية العام المذكور عندما قرر الرد على اتهامات الاتحاديين<sup>(٦٦)</sup> لذا اقتنع عدد من السياسيين المعارضين للفدرالية بشكل عام والسياسة الاقتصادية لهاملتون بشكل خاص مستغلاً التنافس الذي تشهده نيويورك بين العوائل الارستقراطية عائلة جورج كلينتون George Clinton<sup>(٦٧)</sup> وعائلة ارون بير Aaron Parr<sup>(٦٨)</sup> تنافسان عائلة شويلر المرتبطة بالمصاهرة مع هاملتون، استغل جفرسون الصراع لعقد اتفاق مع العائلتين في نيويورك ليشكل كتله اطلق عليها الديمقراطيون Democratic Republicans وكسب التحالف الجديد تأييد مزارعي وحرفي وصناعي الجنوب<sup>(٦٩)</sup> .

تزعّم هاملتون الفدراليون المؤمنين بإيجاد صناعة وطنية قوية تقودها الارستقراطية الفنية في الجمهورية ، ولذلك تمثل الحزب في الفئات الصناعية والتجارية من أصحاب البنوك والإقطاعات الصناعية الكبيرة مضاربي الأراضي الحرفين والملاكين ، نزع الفدراليون إلى تقوية السلطة المركزية على حساب سلطات حكومة الولايات، ووضع سلطة الفدرالية في أيدي نخبة من الارستقراطيين ورجال الأعمال والمال، جعل هاملتون منهجاً السياسي العمل على إقامة حكومة تمتاز بالتنظيم والدقة ، وفي تفسير الدستور الأمريكي الجديد كان الفدراليون يعتبرون النصوص الدستورية مرنة إلى حد ممكن، وكانوا يرون استغلال هذه المرونة في سبيل تثبيت الحكومة الفدرالية وتقويتها ، وعندما بدا الصراع بين بريطانيا وفرنسا اتجه الفدراليون إلى تأييد الأولى ، لأنها تمتاز بعلاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة وخصوصاً ولايات الشمال<sup>(٧٠)</sup>، أما الفريق الجمهوري المؤلف من الجماعات المعارضة للاتجاه الفدرالي وقد تزعّم المعارضة توماس جفرسون اكبر أنصار الفئة التي تمثلت بالمزارعين صغار الملاكين أصحاب الحرف والعمال في المدن الميكانيكيين وأصحاب المحلات الصغيرة ، الذين كانوا يريدون نظاماً ديمقراطياً يؤمن للمواطنين أعلى حد من المساواة والحرية ، وبما كان هؤلاء يتمسكون بالحرية الفردية فقد رأوا أن الإبقاء على الحكومات المحلية وإعطائها سلطات كبيرة يضمن لهم هذه الحريات ويحول دون تحويل الحكومة المركزية إلى طاغية ، ولذلك وضعوا ثقة اكبر بالولايات من الحكومة المركزية<sup>(٧١)</sup> .

خشي الفدراليون بان جفرسون سوف يلغي كل المنجزات المحققة في السنوات الماضية واعتقدوا بان رئيساً جمهورياً سيرمي بالدستور ويعيد السلطة للولايات وينزع الجيش والبحرية وينقلب على نظام هاملتون المالي<sup>(٧٢)</sup> بينما ادعى الجمهوريين بان الفدراليون وعن طريق تكوينهم جيش متأهب ضخم وفرض ضرائب غزيرة واستخدامهم للقطعات الفدرالية والمحاكم الفدرالية لقمع المعارضة قد أوضحوا من خلال ذلك عدم رضاهم بحريات الشعب الأمريكي<sup>(٧٣)</sup> .

أن النظام الذي تصوره هاملتون ووضع في التطبيق في ضوء المعارضة المتزايدة من جفرسون وحلفاءه السياسيين ، قد سار كما خطط له هاملتون فأفلس عدد من المضاربيين ، أما المؤسسات المالية حديثة

النشأة فقد تجاوزت المحنه، وكتب مقالاً " لن تقع أي كارثة عامة مادامت هذه المؤسسات تحافظ على استقرارها وسلامتها<sup>(٧٤)</sup> .

استدل هاملتون أن القوى المالية والنشاط الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون حكومة وطنية وقوية قادرة على إدارة مواردها وهي فكره صائبة يربط من خلالها بين الاستقرار السياسي والنشاط الاقتصادي.

وفي سياق آخر أن مبدأ الدخول إلى المجال الصناعي الذي بحث عنه هاملتون وعارضه جفرسون كون الأخير يرى بان المجتمع الأمريكي مجتمع زراعي مثالي وان المجال الصناعي سيقضي عليه واعتقد أن الإنسان وضع على الأرض ليزرع<sup>(٧٥)</sup> وفي رده على مطلب خصمه تشكيل حكومة وطنية قوية ، أجاب جفرسون أن حكومة وطنية محدودة متعددة الولايات تمارس كل ولاية حقها السياسي والاقتصادي متطابقة مع نصوص الدستور<sup>(٧٦)</sup> .

استطيع أن أشير إلى الصراع كونه يمثل تياراً وفكراً اقتصادياً مثله هاملتون وبين صراع المصالح السياسية يمثله الجمهوريون بقيادة جفرسون ، الذي يخشى من الفدراليون بأنهم سيخرجون لتحطيم الولايات وإبعادهم عن الساحة السياسية ، علاوة على ذلك إن إصلاحات هاملتون أضرت الولايات الجنوبية التي تمتاز بشعبه كبيره لدى جفرسون رغم أن أي شي من ذلك في الحقيقة لم يكن ضمن سياق خطط الفدراليون.

إن الاختلافات بين هاملتون وجفرسون كانت متمازجة ومتداخلة حيث إن الرؤى السياسية والاقتصادية لكليهما كانت انعكاساً واسعاً لرؤيتهم للمجتمع ، في النهاية ومن خلال دراسة البحث اتضح إنهما وصلا إلى نقطة عرف فيها أن الآراء السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت تعني الشيء القليل حيث بدأ كل منهم بفقدان الثقة بالأخر، وفي سياق متصل يتضح أن رؤية هاملتون الاقتصادية كانت صائبة في إدخال الولايات المجال الصناعي العالمي وهذا اعتمده الأنظمة الأوربية لحماية صناعاتها أما معارضة جفرسون كانت تركز على آراء سياسية أكثر أن تكون اقتصادية ، بدا كل واحد منهم يفقد الثقة بالأخر ويظن أن هنالك مؤامرة للانقلاب على حكومة الولايات ووضع حكم ملكي مكان الجمهوري ، سيما أن الطرفان ارتبطا بتأثير خارجي ، وكلاهما كانا خاطئين في هذا المجال بقدر متساو .

## الخاتمة

يعد الكسندر هاملتون شخصية ورجل دولة من الطراز الأول، ومن أولئك الذين تركوا بصمات واضحة في التاريخ السياسي والاقتصادي ليس على الولايات المتحدة فحسب بل على العالم اجمع، وليس من غريب أن يطلق عليه مؤسس اقتصاد الولايات المتحدة ، لما قام به من أدواراً وطنية في حياته كمواطن أمريكي أو سياسي ، ونستنتج من البحث:

- ١ . الشخصية الأبرز اقتصادياً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، وأول من اوجد نظرية الاقتصاد الجزئي وحماية المنتج المحلي ،
- ٢ . يعد الكسندر هاملتون أول من جذر لتأسيس المدرسة الأمريكية للاقتصاد
- ٣ . رسم سياسة اقتصادية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، باتت هي النموذج الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الأمريكي حتى الوقت الحاضر .

٤. رغم تأثر هاملتون بالنظام المالي البريطاني إلا أنه قدم فلسفة اقتصادية مغايرة
٥. يرتكز هاملتون على فرض الضرائب الكمركية لسببين رئيسيين الأول لتنوع الإنتاج المحلي من خلال الحاجة الماسة إليه والثاني جلب إيرادات للخزينة العامة
٦. اختيار هاملتون على هرم وزارة الخزانة الأمريكية جاء خلال ترشيح روبرت موريس الاقتصادي الشهير ، والذي عبر بسعادته عن اختياره لهذا المنصب ورغبة جورج واشنطن و إعجابه الشديد بعد أن اتخذه الأخير مساعداً له .
٧. ركز على الحكومة المركزية القوية لتطبيق برنامجه الاقتصادي ، من هنا نشير إلى الحكومة القوية إحدى مقومات النجاح الاقتصادي .
٨. تعد الأوراق الفدرالية، (ثلاثي تأليفها يعود إلى هاملتون) أهم كتب فلسفة السياسة التي كتبت في الولايات المتحدة على الإطلاق ، إذ قورنت على رأي الفقهاء مع كتب المدينة الفاضلة لأفلاطون وكتاب السياسة لأرسطو طاليس وكتاب التنين لتوماس هوبز ، ودليل على ذلك استعانت كثير من دول أمريكا اللاتينية و آسيا وأفريقيا في اعتماد دساتيرهم.
٩. نجح في إخضاع خصومه للمقترحات الاقتصادية التي عدت لاحقاً منهجاً للدولة المعاصرة
- ١٠- رغم انه مهاجراً من انكلترا إلا انه خدم بلده بكل ثقة والإخلاص وقاده إلى النجاح ، رغم انه الأصغر سناً بينهم لكنه من الآباء المؤسسين

### هوامش البحث

- (١) شهدت العلاقات بين المستعمرات الأمريكية والحكومة البريطانية نزاعاً عرف بحرب الاستقلال الأمريكية امتدت على مساحة واسعة من الأراضي الأمريكية والمياه المحيطة بها قدرت حوالي ٣٠٠٠ الف ميل ، سجلت بدايتها مناوشات في ١٩ نيسان ١٧٧٥ كسبت نهايتها الولايات المتحدة الاستقلال من الاستعمار البريطاني ، للاطلاع على تفاصيل الحرب ينظر :  
يونس عباس نعمة الياسري ، احمد جاسم ابراهيم ألشمري ، حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٦-١٧٨٣) دراسة تاريخية ، مركز دراسات بابل الحضارية ص ص ، ٣٢٤ ، ٣٢٥
- (٢) بيعت السندات في أسواق المضاربين بكسور الدولارات ، بعد أن أخذت عصابات المستثمرين والمضاربين في بوسطن بالاستيلاء على تلك السندات بأسعار زهيدة جداً على أمل تحقيق أرباحا كبيرة بعد تتعافي الأسواق الأمريكية أو محاولة وضعها في البنك المركزي بعد تأسيسه لينقذوا أنفسهم من خسائر فادحة في حالة عدم قدرة الدولة على سداد تلك السندات ، لمزيد من المعلومات ينظر : علي خيرى مطرود ، ثورة شاييس أفلأحيه وأثرها في بناء الدستور الأمريكي ،مجلة لارك ، كلية الآداب ، جامعة واسط ، العدد التاسع ، ٢٠١٢ ، ص ، ٣٦٦ ،
- (٣) محمد محمود النيرب ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، الجزء الأول ، ط أولى ، دار الثقافة للنشر بالقاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ، ٩٧ ، ٩٨ .
- (٤) المصدر نفسه ص ، ٩٩ ؛ لمزيد من المعلومات ينظر  
بشرى طابيس عبد المؤمن ، الموقف الفرنسي من حرب الاستقلال الأمريكية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية الجامعة ألمستنصرية ، بغداد ٢٠٠٦ .
- (٥) علي خيرى مطرود ، مصدر سابق ، ص ٣٦٦
- (٦) عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، تاريخ الولايات المتحدة من القرن السادس عشر حتى قرن العشرين ، الناشر دار الفكر العربي القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٧٥ .
- (٧) عبد الفتاح حسن أبو عليه ، تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، دار المريخ للنشر السعودية ، ١٩٨٧ ، ص ص ، ٦٤ ، ٦٥

(٨) John C. Koritansky , Alexander Hamilton's Philosophy of Government and Administration , published by oxford university press , 1997 , p. 118

(٩) عبد الفتاح حسن أبو عليّة ، مصدر سابق ، ص ، ٦٤

(١٠) محمد محمود النيرب ، مصدر سابق ، ص ١١٣

(١١) أن رأي هاملتون حكومة قوية قادرة على تنفيذ البرنامج الاقتصادي

(١٢) عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، مصدر سابق ، ص ص ، ٧٥ ، ٧٧

(١٣) علي خيرى مطرود ، مصدر سابق ، ص. ٣٦٧

(١٤) تعد نيويورك أول عاصمة للولايات المتحدة بناء على الدستور الجديد عام ١٧٩٨ ونقلت إلى فيلاديفيا عام ١٧٩٠ وإلى واشنطن عام ١٨٠٠ لمزيد ينظر :

محمد محمود النيرب ، مصدر سابق ، ص ، ١٢٦ .

(١٥) ثالث رئيس للولايات المتحدة لدورتين متتاليتين ( ١٨٠١-١٨٠٩ ) ولد عام ١٧٤٣ في مستعمرة فرجينيا وأكمل دراسته في كلية هانوفر ، تزوج مارتا ونس عام ١٧٧٢ التي أنجبت له ٦ أطفال وتوفيت عام ١٧٨٢ وكان لوفاته أثر سيء في حياته السياسية ، وأصبح عضو في المجلس التمثيلي عام ١٧٦٨ ، وكان له دور فاعل في معارضة السياسة البريطانية حيث ساهم في تشكيل لجان المراسلات وكتابة العديد من المقالات مثل فرجينيا في المؤتمرين القاريين الأول والثاني ، عمل سفيراً للولايات المتحدة لدى فرنسا ١٧٨٤ ونائباً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٩١- ١٨٠١ توفي عام ١٨٢٦ لمزيد من المعلومات :

Mayer,David,The constitutional Thought of Thomas Jefferson,Virgina,1994.

(١٦) وزيراً للحربية في إدارة واشنطن ، طالب الإدارة الأمريكية بالتوسع غرباً من خلال عملية شراء قانونية بأسعار بخسة ضمن معاهدات خاصة ( استحداث قانون خاص لشراء الأراضي من الهنود الحمر) ، احتل جزء من ولاية تكساس التي كانت تابعة للمكسيك مما مهد للحرب الأمريكية المكسيكية ١٨٤٦ ، لمزيد من المعلومات ينظر الموقع التالي :

[wikipedia.org/wiki/Henry\\_Knox](http://wikipedia.org/wiki/Henry_Knox)

(١٧) محمد محمود النيرب ، مصدر سابق ، ص ، ١٢٧ .

(18)Edward S. Ellis , Alexander Hamilton a Character Sketch, published by The Campbell publishing , 1898, PP.133- 135

(19) نجلاء عدنان حسين ، جورج واشنطن ودوره في السياسة الداخلية والخارجية ١٧٨٩-١٧٩٧ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية الأساسية الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ ، ص ٩٨ ؛

William Graham sumner , Alexander Hamilton ,New York , 1890 , pp. 115-116

(20) Hamiltons first series of Reports on public credit 1789-1791 , Apaper on The Internet link

<http://www.Encyclopedia . com> |

(21) Willom .Graham , Op . Cit . P.148-149.

(22) نجلاء عدنان حسين ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

(23) حدث تمرد عرف بتمرد الويسكي للاطلاع متابعة نص الوثيقة

Alexander Hamilton to Governor Thomas Mifflin, September 20, 1794. (Gilder Lehrman Collection).

(٢٤) عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، مصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٢٥) Robert E. Wright and David J. Cowen, Financial Founding Fathers , The Men Who Made America Rich .

(٢٦) ومع ذلك فإن الكونكرس لم يتخذ إجراء بهذا الخصوص حتى اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١ ، لمزيد ينظر :

علي خيرى مطرود ، مصدر سابق ، ص ، ٩٦

(27) Ibid ; Charles , J . , Bullock , Essays on the Monetary history P.64 .

(28) Christina Lee, Demand Media, What Was a Major Purpose of Hamilton's Financial Policy, on website

<http://classroom.synonym.com/major-purpose-hamiltons-financial-policy-19287.html>

(29) هم القادة السياسيون الذين وقعوا إعلان الاستقلال الأمريكي وشاركوا في الثورة الأمريكية الوطنية كقادة وطنيين وشاركوا في صياغة وتبني دستور الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٨٧-١٧٨٨ بعد الثورة بـ ١٢ عام ، وساهموا في تشكيل أول حكومة للولايات المتحدة بموجب الدستور ، وأبرزهم بنيامين فرانكلين ، جون آدمز ، توماس جفرسون ، وجون جاي ، جيمس ماديسون ، والكسندر هاملتون ، ويعد السيناتور

وارن هاردينغ عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري من ولاية اوهايو أول من صاغ عبارة الأباء المؤسسين في كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر الجمهوري عام ١٩١٦ ثم استخدمها بعد ذلك عدة مرات وكان أبرزها في خطاب تنصيبه ١٩١٢ للمزيد من التفاصيل ينظر [www.wikipedia.com](http://www.wikipedia.com).

(30) باراك اوباما ، جراءة الأمل أفكار عن استعادة الحلم الأمريكي ، ترجمة معين الإمام ، ط الثانية ، الناشر ، العبيكان للنشر ٢٠٠٩ ، ص ١٥٧ .

(31) المصدر نفسه ، ص ١٥٧ ؛

Robert E. Wright and David J. Cowen, Op cit .

(٣٢) باراك اوباما ، مصدر سابق ص ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٣٣) جون استيل جوردن ، إمبراطورية الثروة والتاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية ، ترجمة محمد مجد الدين باكير المجلس الوطني للثقافة والعلوم ، الكويت ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٩

(٣٤) تم دمج مصارف بنسلفانيا ونيويورك ومصارف أخرى يعود تأسيسها إلى أوائل القرن السابع عشر نتيجة جهود هاملتون الذي أسس مصرف نيويورك الأهلي ١٧٨٤ ويعتبر أول مصرف في نيويورك وثاني مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية ، لمزيد ينظر جون ستيل ، مصدر سابق ، ص ٨٥

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٩٠؛ تشارلز وماري بيرد تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ج ١ ، دمشق ، نشر دار اطلس ، ب ، ت ، ص ١٣

(٣٦) جون استيل جوردن ، مصدر سابق ، ص ٩٠

(٣٧) عبد القادر فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري ، طبعة أولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣ .

(٣٨) نجلاء عدنان حسين ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ ؛ تشارلز وماري بيرد ، مصدر سابق ص ١٣ .

(٣٩) عالم اقتصاد اسكتلندي عاش في القرن الثامن عشر يعتبر أبا لعلم الاقتصاد فقد كان مؤلفاً لأغلب النظريات الاقتصادية التي مازالت تشكل أساس لاقتصاديات السوق الحر ، ابتكر الاقتصاد الحديث ومفاهيم الرأسمالية ومؤسس الليبرالية الاقتصادية وأبرز مؤلفاته ثروة الأمم لمزيد ينظر :

شيماء جابر ، ثروة الأمم قراءة اقتصادية في أفكار أبو الاقتصاد آدم سميث ، بحث وجد على الموقع التالي :

[www.arageek.com](http://www.arageek.com)

(٤٠) جون كينين جالبرين ، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة من الحاضر ، ترجمة ، احمد فؤاد بليغ ، الناشر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٦

(٤١) خبير اقتصادي أمريكي احد الموقعين على إعلان الاستقلال ولد في انكلترا ١٧٣٤ هاجر إلى المستعمرات ١٧٤٧ ، أسس مصرف أمريكا الشمالية في فيلاديفيا وافر به الكونكرس لاحقا ، وبعد أقدم مؤسسه مالية في الولايات المتحدة ، تمت محاكمته بتهمة عدم الأمانة بسبب حساباته الخاصة ، إذ بلغت ديونه الخاصة أكثر من ديون الدولة ، وتمت تبرئته بتصويت من الكونكرس عرض عليه منصب وزارة الخزانة لكنه رفض وشجع على اختيار هاملتون ينظر :

[www.wikipedia.com](http://www.wikipedia.com).

(٤٢) جون ستيل جوردن ، مصدر سابق ، ص ٨٥ .

(٤٣) John C. Koritansky , Alexander Hamilton's Philosophy of Government and Administration, Oxford University Press , 2008 , P. 99 .

(٤٤) جون كينين جالبرين ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

(٤٥) ماجدة تامر ، مستقبل التبادل التجاري الحر ، الحوار المتمدن ( جريدة ) عدد ، ١٤٤١ ، في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ .

(٤٦) جون كينين جالبرين ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .

John C. Koritansky , op . cit . p. 81

(٤٧) خالد المرزوك ، السياسات التجارية ، مجلة الاقتصاد الدولي ، جامعة بابل ، ص ٨ .

(٤٨) الكسندر هاملتون ، جون جاي ، جيمس ماديسون ، الأوراق الفدرالية ، ترجمة عمران أبو حجلة ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦ ، ص ص ، ٧-٨ .

George W. carey and James mccllellan , op cit , p p . 168 -169 . (49)

(50) John C. Koritansky , op cit . p . 38.

(51) HENRY CABOT LODEG , ALXANDER HAMILTON , BOSON AND NEW YORK HOUGHTON, MIFFLN AND COMPANY , 1898 , P. 88.

(52) John steelGordon , An Empire of wealth The Epic History of American Economic Power Harper perennial ,2005, p. 87 .

(53) وليم بت ( ١٧٠٨ – ١٧٧٨ ) سياسي ورجل دولة ولد في ١٥ تشرين الثاني ١٧٠٨ ، درس في جامعة اكسفورد وكان احد أعضاء فرقة الفرسان التابعة للملك جورج الأول منذ عام ١٧٣١ أصبح عضو في مجلس العموم ١٧٣٥ ، عمل في خدمة أمير ويلز ١٧٣٧ ، تولى عدة مناصب حكومية وراس مجلس العموم شكل حكومته الأولى (١٧٥٦-١٧٥٧ ) والثانية ( ١٧٦٦-١٧٦٨ ، نال عضوية مجلس اللوردات ١٧٦٦ عارض الحرب ضد المستعمرات ينظر :

William. Basil , The life of William Pitt, Earl of Chatham, London , 1913, vol 2,

P. 248.

(54) سياسي ومفكر ورجل دولة أمريكي واحد الأباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في ولاية فرجينيا ، وتعلم في مدارسها تخرج من كلية وليم ماري ، شارك في حرب الاستقلال الأمريكية وبرع فيها ، انتخب عضوا في المجلس التشريعي بولاية فرجينيا ١٧٧٨ ، كان له دور بارز في صياغة الدستور الاتحادي ١٧٨٧ ، وساهم في تأييده من قبل الأمريكيين من خلال تحرير الأوراق الفدرالية مع هاملتون وجون جاي، ونجح مع توماس جفرسون في تأسيس الحزب الديمقراطي الأمريكي ١٧٩٢ ، شغل منصب وزير الخارجية طيلة مدة حكم جفرسون ، أصبح رئيساً للولايات المتحدة لدورتين متتاليتين ( ١٨٠٩-١٨١٧ ) شهدت مدة حكمه الحرب مع بريطانيا ١٨١٢ لمزيد من التفاصيل ينظر :

Encyclopedia Americana , Vol.19 , P . 127 .

(55) HENRY CABOT LODEG , Op . cit . p. 88

( 56) Nancy spannaus , Alexander Hamilton's Economics created our constitution , EIR Feature , December , 2010 ,

(٥٧) جون ستيل جوردن ، مصدر سابق ، ص ٨٨

(58) محمد محمود النيرب ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ .

(59) هو حزب سياسي قديم في الولايات المتحدة الأمريكية ، تم تأسيسه ١٧٩٢ من قبل الكسندر هاملتون وترأسه جون آدمز ثاني رؤساء الولايات المتحدة عارض توماس جفرسون تأسيس هذا الحزب فردوا عليه بتأسيس الحزب الجمهوري الديمقراطي تم حل الحزب عام ١٨٢٤ ، لمزيد ينظر الموقع التالي

www.wikibidia.com

(60) HENRY CABOT LODEG , Op . cit . p. 92.

(61) John C. Koritansky , Alexander Hamilton's Philosophy of Government and Administration , Oxford University Press 1979 , P. 102 .

(62) Ibid , p . 107 .

(63) Pauls Boyer and Clifford clark , Ahistory of The American peoples , Houghton mifflin company , New york , 1877, P . 182 .

(64) كتبت هذه الأوراق من قبل ثلاثة أعلام الفكر السياسي الأمريكي هم الكسندر هاملتون وجيمس ماديسون وجان جاي ، وقد نشرت هذه الأوراق في الصحف المحلية في ولاية نيويورك من عام ١٧٨٧ – ١٧٨٨ ، والتي لاقت صدى كبيرا في نيويورك عموما والولايات الأخرى خصوصاً أشار الكسندر هاملتون إلى التجربة التامة لعدم كفاءة الحكومة الفدرالية القائمة ، ودعا أهالي نيويورك إلى اعتماد دستور جديد للولايات المتحدة الأمريكية شاملاً في نتائجه ليس اقل من وجود اتحاد وسلامة ورفاه لكل أنحاء البلاد لكونه يمثل مصير إمبراطورية ، قد ترك الأمر للشعب أن يقرر من خلال سلوكه وإعطائه مثلاً بطرح سؤال ، ماذا يحصل لو أن مجتمعات الرجال غير قادرة على تأسيس حكومة جيدة عن طريق الانطباع والاختيار ، أو إن هذه المجتمعات حكم عليها للأبد أن تعتمد في تكوين دستورها السياسي بالصدفة والقوة ، وان كانت هذه الملاحظة صحيحة ! فأجابه أنها الكارثة التي وصلنا إليها كتبت المقالات على عجل ونشرت على مدى أسابيع وكانت تفتقر إلى التنسيق بين كتاباتها الثلاثة ، الذين كانت آراءهم تختلف عن بعضها بشكل كبير ، وإذ بها تؤثر اشد التأثير وبشكل فعال في النقاشات التي دارت عند التصديق على مسودة الدستور ، وبرز ما خرجت بها المقالات هي تحت عنوان الاتحادي The Federalist وسرعان ما

أصبحت القاعدة التي تكاد تنافس للأساس الذي قامت عليه الجمهورية ، وكانت توجه إلى حكومة قوية قادرة على رسم سياسة اقتصادية ناجحة وتتولى السيطرة على القنوات البحرية والمعاهدات مع الدول الأجنبية لمزيد من المعلومات ينظر :

George W. Carey and James McClellan , THE FEDERALIST, Edited with an Introduction, Reader's Guide Constitutional Cross-reference, Index, and Glossary , pp . 3 . 4 ،

(65) تشارلز وماري بيرد ' مصدر سابق ، ص ص ، ١٨ ، ٢٠ .

(66) حاكم فنيخ علي ، الحزب الديمقراطي ودوره في الحياة السياسية الأمريكية (١٨٠١ – ١٨٢٨) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية صفي الدين الحلي ، جامعة بابل ، ٢٠١٠ ، ص ٣ .

(67) سياسي ومفكر أمريكي واحد الأباء المؤسسين للولايات المتحدة، ولد في نيويورك عام ١٧٣٩، شارك في حرب الاستقلال ثم تقلد منصب حاكم الولاية منذ عام ١٧٧٧ وحتى عام ١٧٩٥، انتخب عضوا في الكونكرس القاري، أسهم بشكل فعال بتأسيس الحزب الديمقراطي، لمزيد ينظر :

Encyclopedia Americana , Vol.28 , P : 676.

(68) سياسي ورجل دولة أمريكي احد الأباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية ولد في نيويورك ١٧٥٦، شارك في حرب الاستقلال، وعمل في جمعية نيويورك التشريعية بين عامي ١٧٨٤ – ١٧٨٥ ساهم في تأسيس الحزب الديمقراطي ١٧٩٢ ، خدم مدة قصيرة في حكومة جورج واشنطن لمزيد ينظر :

Encyclopedia Americana , Vol.25 , P : 465 .

(79) Albert Bushnell Hart , Formation of The Union ( 1750 – 1829 ) , New York , 1897 , P : 221 .

(70) ارسنت ماي ، امريكا كما يراها قادتها ، ترجمة ، فتح الله المشعشع ، بيروت د. ت ، ص ١٤٤ .

(71) المصدر نفسة ، ص ١٦٤ .

(72) Document 1 ,Alexander Hamilton and The Election of 1800 .

(73) John C. Koritansky, op. cit . p . 117

(74) HENRY CABOT LODEG , Op . cit . p. 99.

(75) Albert Bushnell Hart , p 482.

(76) HAMILTON'S FIRST SERIES OF REPORTS ON PUBLIC CREDIT 1789-91 , January 9, 1790.